

الجلسة الثانية: المواقف الدولية والمرحلة السياسية الراهنة

رئاسة الجلسة: روجر هيكوك
الدور الأميركي المتوقع
في المرحلة القادمة

نصير عاروري

المحاضر في جامعة «ماساشوستس» الأميركية

تناول عاروري في مداخلة «الدور الأميركي المتوقع في المرحلة القادمة»، إمكانيات حصول تغيير إيجابي حيال موقف الإدارة الأميركية من القضية الفلسطينية، وهو ما اعتبره أمرا صعبا حاليا.

وتطرق عاروري إلى عدة مراحل تاريخية، في سبيل الوصول إلى حكم حول فرص حدوث التغيير المطلوب في آلية تعاطي إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش مع القضية الفلسطينية. وانطلق في حديثه من أحداث الحادي عشر من أيلول العام ٢٠٠١، مشيرا إلى أنها خلقت زلزالا في السياسة الخارجية الأميركية، التي أصبحت مبنية الآن على التفرقة بين الخير والشر، ولم تدع مجالاً للتمييز بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال، فضلا عن أن أي حديث حول جذور الإرهاب، لم يعد مقبولا مطلقا حاليا.

وقال: سياسة أميركا نحو الشرق الأوسط بشكل عام، والمسألة الفلسطينية بشكل خاص، مبنية على هذا الأساس، ولذلك فإن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يبدأ بالنسبة لجورج بوش منذ العمليات الانتخابية لعام ٢٠٠١، وكأنه لا يدري ماذا حصل في التسعينيات الماضية، أو العام ١٩٦٧، أو العام ١٩٤٨، ولا شك أن أهم مصدر وحافز لرؤية بوش للعلاقات الدولية، هو: أرثيل شارون، رئيس الحكومة الإسرائيلية، والمحافظون الجدد، واليمين المسيحي في أميركا. وذكر أن زيارة شارون الأولى لأميركا، وصادفت في الحادي والعشرين من آذار العام ٢٠٠١، ساعدت في بناء أسس السياسة الأميركية بعد فترة الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون.

وحدد معالم السياسة الأميركية في ضرورة ترسيخ تعاون استراتيجي لمجابهة التحديات المتمثلة بالعراق، وإيران، وسورية، إلى جانب اعتبار حرب شارون ضد المدنيين في الضفة والقطاع، جزءا من الحرب ضد الإرهاب، إضافة إلى إزالة اصطلاح عملية السلام من التداول السياسي. واستدرك قائلا: كما أنه بدلا من وصف أميركا بالوسيط النزيه، كما كان متداولاً في رئاسة كلينتون، أدخل اصطلاحا جديدا هو مسهل (facilitator) مفاوضات السلام.

وقال: المسهل يقدم بعض المساعدة من أجل العمل على إطلاق المفاوضات، لكنه لا يفرض أية اشتراطات على الإسرائيليين، وبالتالي فإن واشنطن، لن تكون صاحبة مبادرة، وسيكون اللوم دوما موجهاً إلى الفلسطينيين فقط. وأردف قائلا: الرادع الوحيد لتأييد واشنطن المطلق لشارون، كان يعود إلى اهتمام طفيف، بأن لا تصل أحوال الفلسطينيين الاقتصادية إلى درجة من التردّي، تؤثر سلباً على الاستقرار في المنطقة.

وانتقل، إثر ذلك، للحديث عما أبداه كولن باول، وزير الخارجية الأميركي السابق، خلال الاجتماع السنوي لمجموعة اللوبي الصهيوني في أميركا المعروفة بـ (إيباك)، ونظم العام ٢٠٠١، موضحاً أن باول نفى وجود أية نية لدى حكومته للضغط على إسرائيل، أو إمكانية اللجوء إلى سلوك غير منحاز، كما دافع عن عدم تصويت أميركا في مجلس الأمن، لصالح تأمين الحماية للمدنيين الفلسطينيين، أسوة بما فعلت أميركا في كوسوفو.

كذلك، تحدث عن خطاب آخر لباول، ألقاه خلال زيارة لولاية «كنتاكي» في تشرين الثاني العام ٢٠٠١، وتضمن تعبيرات مثل (إنهاء الاحتلال) و(وقف العنف)، و(مقايضة الأرض بالسلام)، أوحى بوجود إمكانية لقيام واشنطن باتخاذ إجراءات إيجابية، مضيفاً «ولكن بين تشرين الثاني العام ٢٠٠١، ونيسان العام ٢٠٠٢، الذي شهد اجتياح قوات شارون لمن ومخيمات الضفة، تبين أن اصطلاحات باول، لم تكن سوى حبر على ورق، وحذفت جميعها من جدول أعمال اجتماعه



مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، والذي عقد على مضض، وبصيغة صورية». ونوه عاروري إلى زيارتي شارون الخامسة والسادسة للبيت الأبيض، حيث وصفه بوش، في العاشر من حزيران العام ٢٠٠٢، بأنه «رجل سلام»، وقال أن شروط السلام تطورت، حيث بات الإصلاح الشرط الأساسي لاستئناف ما يسمى بالمفاوضات، إلى جانب حصول شارون على تعهد أميركي ضد أي تحديد زمني لإقامة دولة فلسطينية.

واستدرك مقابلة لباول مع صحيفة «الحياة» اللندنية، قال فيها، إن دولة فلسطينية «مؤقتة»، ستنبثق عن مؤتمر دولي إقليمي سيعقد خلال صيف العام ٢٠٠٢، موضحاً أن عدم انعقاد هذا المؤتمر حتى اللحظة، حسم الأمور تماما ضد رؤية باول.

وأشار عاروري، بعد أن تحدث عن العامين الأولين من ولاية بوش الابن، إلى أنه منذ الرابع والعشرين من حزيران العام ٢٠٠٢، حيث قدم الرئيس الأميركي أول خطاب تفصيلي لسياسته تجاه المسألة الفلسطينية، أصبحت هناك رؤية واضحة وثابتة لا تختلف في الأساس عن «الرؤية الشارونية»، على حد تعبيره.

واستعرض أبرز نقاط ذلك الخطاب، وحددها في تأييد بوش موقف شارون الذي شجبه ما يعرف بـ «عملية أوسلو»، ومطالبته الفلسطينيين المحاصرين في بيوتهم بتغيير قيادتهم، وبناء حكم ديمقراطي وانتهاج سياسة الاقتصاد الحر، واعتماد دستور جديد يضمن فصل السلطات، وتعدد الأحزاب، وإجراء انتخابات، وضممان قضاء عادل، ووقف «الإرهاب»، ليكونوا بعدها جديرين بالجلوس على نفس الطاولة للتفاوض مع إسرائيل.

وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن الخطاب نصحها بالإشارة إلى أن «الاحتلال يهدد الديمقراطية الإسرائيلية»!

أو الإدارة الأميركية أو الحكومة الإسرائيلية، بخلاف الأهداف بعيدة المدى.

وقال في هذا الصدد: بالنسبة إلى أهداف إسرائيل قصيرة المدى، لا تزال تتركز في القضاء على عمليات المقاومة التي تنهك قواها، وتسيء إلى سمعتها، ولكن ليس على حساب الهدف الرئيس طويل المدى، وهو منع أية إمكانية لتوصل الشعب الفلسطيني إلى استقلال حقيقي، فيما الهدف الفلسطيني قصير المدى، يتعلق بتحسين أحوال المعيشة، وحرية التنقل، وانتعاش الاقتصاد، ولكن ليس على حساب الهدف الرئيس، بإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، وتكريس حقوق اللاجئين.

وفيما يتعلق بالأهداف الأميركية، قال: إن العودة إلى عملية السلام، ستمكن الإدارة الأميركية من تلميع سياستها الفاشلة، دبلوماسيا وعسكريا، في العراق.

وقال: هناك عامل مشترك بين الأطراف الثلاثة على المدى القصير، وهو الحد من استعمال العنف، والوصول إلى درجة معقولة من الاستقرار، تمكن الجميع من التحضير للأهداف طويلة المدى.

ورأى أن الأهداف طويلة المدى لم يطرا عليها أي تغيير يذكر، مضيفاً «إن واشنطن تترك تماما أن إمكانية نجاحها في إعادة ترتيب خارطة الشرق الأوسط الاستراتيجية (وهذا مشروع أميركي / إسرائيلي) ترتبط بخلق بيئة استقرار مناسبة لتحقيق المشروع الكولونيالي الإسرائيلي، الذي يحاول الاختفاء وراء ما يسمى بعملية السلام».

ومضى قائلا: لاشك في أن آخر الأغوية لهذا المشروع، تتكون من خطة فك الارتباط، وخارطة الطريق إلى حد ما، والانتخابات الفلسطينية، حيث تستخدمها واشنطن بشكل أو بآخر لإنهاء المقاومة، وحل القضية الفلسطينية على أسس «البانتوستونات»، لا سيما أن المشروع الإسرائيلي لا يسمح باكتر من سيادة واحدة في أية بقعة، تقع بين البحر والنهر.

وتابع: ليس من المتوقع أن تتوه سياسة بوش خارج حدود هذا المشروع، بل إن إدارته تعتبر إعادة انتخابه دليلاً واضحاً على التأييد الواسع لسياسته العامة في الشرق الأوسط، رغم أن هذا ليس صحيحاً.

وأردف: أما على الصعيد التنظيمي والإداري، فلا توجد مؤشرات على أن طاقم الأمن القومي الجديد، يتكون من عناصر قادرة على الضغط من أجل تخفيف الشروط الإسرائيلية التعجيزية.

وتوقع أن تركز إسرائيل على مجموعة من المطالب والاشتراطات قبل الدخول في أية مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، عوضاً عن البحث واتخاذ إجراءات لإنهاء الاحتلال، وإزالة المستوطنات، ووقف الجدار وغيرها، موضحاً أن الإدارة الأميركية لن تعترض على ذلك على الأغلب.

ودلل على ما ذهب إليه بأن «طاقم السياسة شرق الأوسطية في إدارة بوش الجديدة أسوأ من سابقتها، وينطبق ذلك على كوندوليزا رايس، التي أخذت موقع باول الضعيف».

وقال: إذا كان الفلسطينيون في انتظار جوه جديدة وحيدة، فلا شك أنهم سيصابون بخيبة أمل، إذ إنه من المحتمل أن نرى أفراداً من فترة ما يعرف بـ (إيران - كونترا) يديرون الدفة.

واستطرد: لن تسمح الاستراتيجية الأميركية بإعادة الخرائط في المنطقة، وظهور خارطة فلسطينية غير متناسقة ومتوازنة مع ميزان القوى.. وبالتالي اعتقد أننا سنرى في فترة ولاية بوش الثانية إعادة السنوات الأربع الماضية، حيث سيكون خطاب بوش (٢٤/٦/٢٠٠٢)، محورا ومرجعياً تسند وعده البلقوري، بينما لن يكون هناك أي وجود لمشاريع كلينتون، بدءاً من أوسلو وانتهاء بطابا.

ورأى أنه يجدر بالفلسطينيين اختبار السياسة الأميركية في محك مهم، يكمن في مطالبة واشنطن بعدم إبرام أية اتفاقات سرية مع شارون، والتأكد من أن «وعد بوش البلقوري»، لا ينطوي على أي مس بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وتحدث عاروري في الجزء الأخير من ورقته عن التصريحات الأميركية حول إمكانية قيام دولة فلسطينية العام ٢٠٠٩، فقال: لا أرى أي مجال لاستيعاب دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً من قبل السياسة الأميركية، وفي حال الوصول إلى طاولة المفاوضات، وهو إنجاز كبير إذا تم، فالأغلب أن يقوم الجدل حول أمرين متنافسين، هما خارطة الطريق التي يصير عليها «أبو مازن» من جهة، وخطة فك الارتباط التي تعني حلاً مؤقتاً وفترة انتقالية طويلة المدى من الجهة الأخرى، ولن يكون من المفاجيء أن تختار واشنطن الحل الثاني.

لا أرى أي مجال لاستيعاب دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً من قبل السياسة الأميركية، وفي حال الوصول إلى طاولة المفاوضات، وهو إنجاز كبير إذا تم، فالأغلب أن يقوم الجدل حول أمرين متنافسين، هما خارطة الطريق التي يصير عليها «أبو مازن» من جهة، وخطة فك الارتباط التي تعني حلاً مؤقتاً وفترة انتقالية طويلة المدى من الجهة الأخرى، ولن يكون من المفاجيء أن تختار واشنطن الحل الثاني.

ذاته، إلا أن تلك المقولة، مثلت تخلي أميركا عن القرار ٢٤٢، وعن تعريفها للمستوطنات، التي كانت تعتبر غير شرعية، وعقبة أمام السلام، وتمكن شارون من بيع بوش مشروع (خطة فك الارتباط)، التي تشكل مسودتها المشروع الذي نادى به شارون العام ١٩٨١، ويدعو إلى منح إسرائيل ٥٠٪ من أراضي الضفة. كما أشار إلى أن تعهدات بوش لشارون، تعدت على ما يعرف بقضايا الحل النهائي، موضحاً أن ذلك شكل ضرباً لخطة «خارطة الطريق» بعرض الحائط.

وتحدث بعد ذلك، عن رؤيته للمستقبل، منطلقاً من حقيقة أن الأهداف قصيرة المدى شهدت تغيراً بالنسبة للسلطة الوطنية،